توقّف موقت لأعمال البحث في عنجر بعد انتشال 30 جثة
مطالبة بتحقيق دولي ومعاقبة المسؤولين عن المقابر الجماعية

المستقبل – الثلاثاء 6 كانون الأول 2005 – العدد 2118 – شؤون لبنانية – صفحة 7

أوقفت القوى الأمنية اللبنانية موقتاً، أعمال البحث عن رفات جديدة في المقابر الجماعية في منطقة عنجر، بعد أن وصل عدد الجثث المنتشلة نحو ثلاثين. وبرزت مواقف تضمنت دعوة الحكومة الى التحرك لمتابعة الموضوع وكشف هوية الضحايا، وتطالب بتحقيق دولي محايد لتوضيح حقائق هذه المقابر وبمعاقبة المسؤولين عن الجرائم.

وكتب مراسل المستقبل في عنجر: أنهت القوى الأمنية اللبنانية مساء أول من أمس، بحثها عن رفات جديدة في المقابر الجماعية التي اكتشفت في الأيام الأخيرة في تل النبي عزير في عنجر.

وعلى الرغم من تأكيد غير مصدر معني، بأن عدد الجثث المنتشلة بلغ نحو 30، فإن مصادر أمنية لبنانية أشارت الى أن الحصيلة النهائية تحدد بعيد الانتهاء من اجراء الفحوص المخبرية اللازمة واستكمال "تركيب" كل رفات على حدة نظراً لوجود نقص في بعضها.

وأوضح "ان سبب تبعثر اجزاء من رفات مكتشفة له علاقة بمرور الزمن أو بظروف نقلها من مقبرة الى أخرى!.

وفي هذا السياق، أكدت المصادر عينها ان الجهات الطبية والقضائية المختصة، باشرت اجراء فحص الـ (DNA) للرفات المنتشلة على أمل ان تنتهي هذه المرحلة في وقت قريب، تمهيداً لاعلان النتائج المتعلقة بأسباب الوفاة، فضلاً عما توفره هذه العملية من امكانية للتعرف على هوية الضحايا.

ولفتت مصادر متابعة الى ان توقف اعمال البحث والتنقيب ليست نهائية بل هي ظرفية مرتبطة بانتهاء تنفيذ ما توافر من معلومات حول مواقع المقابر الجماعية المكتشفة، وبالتالي ان متابعة البحث وإزالة التراب من الموقع المذكور أو غيره قد تبدأ في أي لحظة، لا سيما وان العديد من المواطنين اللبنانيين وأهالي الجوار تحديداً، تقدموا من السلطات المختصة، بمعلومات اضافية عن مقابر جماعية في تل عنجر، وأخرى داخل والى جوار مركز تحقيق سابق شغلته الاستخبارات السورية طيلة العقود الثلاثة المنصرمة من معمل البصل قرب عنجر أيضاً.

مواقف

قال الرئيس أمين الجميل في تصريح: "لا بد من التعبير عن رفضنا واستنكارنا لفظاعة هذه الجرائم التي لم يشهدها لبنان من قبل حتى في أحلك الظروف وأصعبها". أضاف، لن نستبق التحقيقات حول ظروف هذه الجرائم ولن نوجه الاتهام لأحد منذ اليوم، ولا بد للحكومة من ان تعير هذه القضية الاهتمام الذي نستحقه واعتبارها جريمة كبرى بحجم جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري واتخاذ اجراءات مماثلة وبأسرع وقت ممكن تمهيداً لكشف هويات الضحايا والشهداء وظروف اختفائهم. انها جريمة ضد الانسانية لا تعني لبنان واللبنانيين فحسب، بل المجتمع الدولي بأسره، أسوة بجرائم مماثلة حصلت في مناطق عدة من العالم، وهزت الضمائر والمشاعر وأدت الى محاسبات ومحاكمات دولية.

وقال الجميل بمعزل عن الاجراءات التي لا بد أن تتخذها الحكومة أو أية أطراف معنية من ذوي الضحايا والمفقودين، فإن حزب الكتائب سيطرح الموضوع امام المراجع الدولية والمنظمات التي تعنى بحقوق الانسان وكل من يعنيه الأمر سعياً منها لكشف كل الحقائق المتصلة بهذه المقابر الجماعية، وتمهيداً لاتخاذ الموقف المناسب في الوقت المناسب.

وتوقع نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري "ان يؤدي اكتشاف المقابر الجماعية في عنجر، وربما في سواها من المناطق اللبنانية، الى فك لغز المفقودين ومعرفة حقيقة مصيرهم، بعدما غادر عدد منهم السجون السورية في الآونة الاخيرة وعادوا الى لبنان. ولا بد من فتح هذا الملف

لمعرفة ما اذا كانت هناك مقابر جماعية في مناطق اخرى من لبنان. ونحن ننتظر من الحكومة ان تقوم بمسؤولياتها في كشف هوية الضحايا وظروف قتلهم ودفنهم في مدافن جماعية".

واعتبر وزير الصناعة بيار الجميل، ان المقابر الجماعية تمثل نموذجا صارخا لأعمال التعذيب والتنكيل وصولاً الى القتل والتصفية الجسدية التي مورست بحق اعداد كبيرة من المواطنين في حقبة سوداء من تاريخ لبنان. وما كان معروفاً ويتداول به همسا بسبب الخوف بات اليوم معلناً حقيقة صارخة بالأدلة الدامغة. وهذا الموضوع يتكامل مع جرح آخر لا يزال ينزف ويدمي قلوب الكثيرين من ابناء الوطن ويتعلق بالمفقودين والمعتقلين في السجون السورية والاسرائيلية.

اضاف، "ان هذا الملف لا يجوز ان يبقى من دون متابعة، وبما ان تطوراته اتخذت هذا المنحى الموجع فاننا سنشدد في الجلسة المقبلة لمجلس الوزراء على المضي في فتح هذا الملف الى النهاية لجلاء كل ملابساته، وسنطالب باعتباره ملفا جديدا في عهدة تحقيق دولي محايد يوصل الى كشف كل الحقائق ومعاقبة المرتكبين".

وقال عضو "اللقاء الديموقراطي" النائب اكرم شهيب ان "التمثيلية الاخيرة للمصدر السوري بالقاء مسؤولية المقابر الجماعية في عنجر على الحرب اللبنانية . اللبنانية او نتيجة الصراع الفلسطيني . الفلسطيني، فاته القول انها قد تكون من ايام فخر الدين المعني في معركة مجدل عنجر عام 1623. فهذا التخبط يدل على عقل الفضيحة مثلما تدل على فضيحة العقل، وكلاهما مرفوض وغير قابل للتصديق".

اضاف في تصريح "ان اكتشاف المقابر الجماعية في حد ذاته يشكل فضيحة كبرى مدانة انسانيا وقانونيا بغض النظر عمن يكون المسؤول المباشر عنها مع العلم ان المسؤولية تطال اولاً واخيراً من كان يمسك بالقرار في منطقة البقاع وعنجر تحديدا". وطالب "بالكف نهائياً عن كل محاولات التهرب والتبرير سواء في موضوع المقبرة الجماعية او المقابر المتنقلة التي عرفناها في السنوات الاخيرة. وعلى السلطات ان تأخذ المبادرة اليوم قبل الغد للكشف عن حقيقة هذه المقبرة وغيرها من المقابر التي يتم الحديث عنها في المنطقة التي شكلت موقع القرار الامني المزمن. فهذه جريمة تعتبر بمثابة الجرائم المصنفة ضد الانسانية".

ودعت "الكتلة الشعبية" برئاسة النائب الياس سكاف الى "تشكيل لجنة دولية للتحقيق في خلفيات المقبرة الجماعية ومعرفة الفاعلين ومحاسبتهم". واعتبرت في بيان ان "لاهالي المفقودين الحق بمعرفة مصير اولادهم، ولاهالي الضحايا الحق بالقيام بالواجب تجاههم".

واستهجنت "عدد الجثث والتعمية على مثل هذه المجازر بحق الانسانية طيلة هذه السنوات التي لم يعرف لبنان مثيلا لها"، مشددة على "ضرورة اعتبار الضحايا شهداء والتعويض على عائلاتهم ومحاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم بعد الكشف عن هويتهم".

ودعا الامين العام "للجنة المعتقلين اللبنانيين في السجون الاسرائيلية" محمد صفا الى "تشكيل لجنة رسمية لكشف كل المقابر سواء تلك التي ارتكبتها قوات الاحتلال الاسرائيلي والمليشيات العميلة في جنوب لبنان، أو المقابر الجديدة التي اكتشفت في وزارة الدفاع . عنجر ابان الهيمنة السورية".

وقال رئيس الجمعية اللبنانية لحقوق الانسان نعمة جمعة، ان ما تم اكتشافه حتى اليوم ليس الا القليل القليل من قائمة السبعة عشر الف مفقود ومخطوف في الحرب اللبنانية.